أهداف ووسائل الدبلوماسية في فضّ النزاعات الدولية..

دراسة نظرية

أ.م. د. علي عبد الخضر محمد المعموري*
باحث وآكاديمي من العراق

المقدمـــة

تتصف الكثير من الدراسات بحلول إفتراضية قد تكون بعيدة عن الواقع، كون باحثيها يعتقدون أنها فقط دراسة نظرية مجردة ليس إلا، مما يولّد لدى الكثير منهم إحباط حول الجدوى من تلك الدراسات التي قد لا تجد من يقيّمها بصورة واضحة وعلمية متناسقة الفهم حول آكاديمية هذا النوع من الطرح، وهذه الإشكالات في الحقيقة توجد معظمها في الحقل العلمي الذي يهتمّ بدراسة العلوم السياسية وما يقارب منها.

لذا حاولنا جادين في هذا البحث إرساء مفاهيم علمية بشكل تفصيلي محض ليتسنى لنا تعميم أفكار نحاول من خلالها على الأقل الخروج من دائرة التعميم التقليدي للدراسات البحثية وما يعتريها من تداول ديناميكي يرتكز إلى نقطة إنطلاق ورجوع واحدة لنجد أنفسنا في دوامة لا نستطيع الخروج منها إلا بشق الأنفس.

بغض النظر عما ذكر إن للدبلوماسية مجالاً واسعاً ومفتوحاً تأخذ مداه على عدة مستويات منها السياسية وهذا حالها ومنها الاقتصادية وهي هدفها ومنها العسكرية وهي السبب لوجودها، ذلك أنها تعدّ لغة التفاهم المشترك بين الدول والتي قد تنقل العلاقة بين هذه الدول من معسكرين متعاديين متقاتلين إلى دولتين تجمعهما مصالح مشتركة لعلاقات اقتصادية أكثر عمقاً.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

في ظل الدراسات العلمية والمعرفية للأطر المفاهيمية التي تمّ تناولها في السابق والحاضر اختصر الكثير من الآكاديميين وأصحاب الاختصاص تلك

المفاهيم بجملة واحدة بان هذا المفهوم «موضوع البحث» لا يوجد تعريف واحد متفق عليه، وهذا في الحقيقة ليس تجريماً ولا تجريحاً بأصحاب الشأن من ذوي الاختصاص بل على العكس إن كل مفهوم يمثل مرحلة تأريخية معينة لا تشبه بالضرورة المرحلة السابقة لها وبالتأكيد لا تتوافق إلى درجة التمام مع المرحلة التي تليها لذا نرى ان مجمل الأطر المفاهيمية لمثل تلك المصطلحات والتعاريف ما هي إلا نتاج واقعي للمرحلة التي تمثلها وهكذا الحال في مفهومي «الدبلوماسية والنزاع الدولي» موضوعي بحثنا.

المطلب الأول: المفهوم النظري للدبلوماسية.. وأنواعها

1. حول مفهوم الدبلوماسية:

للدبلوماسية عدة تعاريف، لا يمكن في الحقيقة الوقوف عند أحدها وترك الأخرى، ذلك أن كل مفهوم أعطى معنى للمرحلة التي كان يمثلها، فعلى سبيل المثال أن مفهوم الدبلوماسية توسّع بشكل أفقي بمدة ما بعد الحرب الباردة عن ما قبلها وذلك السبب الرئيس الذي نجده في التحول المستدام في بلورة تعريف محدد لهذا المفهوم ليس نكاية بحجم الفعل الذي يمكن أن يكون وراء هذا المفهوم بقدر ما كون التطور الحاصل في العلاقات الدولية تستوجب أن يكون مفهوم الدبلوماسية أكثر عرضة للمرونة من باقي المصطلحات.

إن الدبلوماسية تستخدم بمعنى إدارة العلاقات الخارجية أو حتى كمرادف لمفهوم السياسة الخارجية بسبب كونها أداة لتنفيذ السياسة الخارجية.

وبهذا فنجد العديد من النظريات والتعريفات والمرادفات التي تناولته، فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن الدبلوماسية تستخدم بمعنى إدارة العلاقات الخارجية أو حتى كمرادف لمفهوم السياسة الخارجية بسبب كونها أداة لتنفيذ السياسة الخارجية، أو بمعنى أدق الأداة السياسية لتنفيذ السياسة الخارجية، وهذا في حالة إذا ما مارسها الدبلوماسيون المحترفون الرسميون وغير الرسميين والتي يكون فيها المحور الرئيس لعملها الدبلوماسي مرتكزاً إلى انجاز السياسة الخارجية لبلد ما[1].

(1) صلاح احمد هريدي، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، الإسكندرية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2003، ص45.

وبالرغم من هذا فان كثرة التعريفات والنظريات التي طالت مفهوم الدبلوماسية شَابَها الكثير من التوتر والجدل لا سيّما بين الآكاديميين والباحثين في هذا المجال وبين الذين يعملون في المجال التنفيذي وصنع

السياسة الخارجية حيث يرى أصحاب المجال الأخير، عدّ مثل هذه النظريات ليس لها دور إلا صغير تلعبه في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية والاقتراب من الدبلوماسية ومجالاتها الدقيقة وحاجتها إلى المرونة والتكيف مع مواقف متغيرة في عالم متغير[2].

(2) السيد أمين شلبي، الدبلوماسية والأكاديمية تنافر أم تعاون؟، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، 1998، ص44.

وبهذا نرى إن الدبلوماسية تقدّم لنا النموذج الأمثل للمفاهيم التي يمكن أن نرى من خلالها مدى التشابك والترابط بين عالم طغى عليه التعقيد والإرباك والتغيرات المستدامة وبين عالم آخر يملأه الثبات والإستقرار من خلال إيجاد أمّات الحلول للمعضلات التي تعصف بالعالم اليوم والتي أدّت في كثير من الأحيان إلى الحروب، وهنا تبرز الفحوى الأساسية من وجود الدبلوماسية كمفهوم أولا ومجال تطبيقي واسع الأفق ثانياً.

إن الدبلوماسية ما هي إلا نشاط دولي يتجه نحو الخارج يتناول القضايا التي تتناول ما وراء الحدود.

وبالرغم من ذلك، فالكثير من المحللين السياسيين والعلماء تناولوا الدبلوماسية كنشاط وسلوك ضمن إطار السياسة الخارجية الموجه نحو الخارج، فيرى مارسيل مارل» إن الدبلوماسية ما هي إلا نشاط دولي يتجه نحو الخارج يتناول القضايا التي تتناول ما وراء الحدود فانه يصح القول إن الدولة تبحث بوساطة سياستها الخارجية على محاولة التحاور مع سلوك الأطراف الدولية الأخرى[3]. وبهذا يتبين لنا من خلال تعريف (مارل) إن الدبلوماسية هي إحدى وسائل السياسة الخارجية وأداتها الرئيسة.

(3) John Baileys, Steve Smith, The globalization of World Politics, An Introduction to international relations, New York, Oxford University of Press, Second edition, 2004, p326.

2. أنواع الدبلوماسية:

أولاً: الدبلوماسية الرسمية:

بادئ ذي بدء تعدّ الدبلوماسية الرسمية هي تلك الدبلوماسية التي أُنشئت على أساسها أول التعاملات الرسمية بين البلدان أي ما يمكن إن نطلق عليه بالدبلوماسية التقليدية، وهي لا تتعدى في واقع الأمر سوى شكل من أشكال التعامل البروتوكولي الذي لا يمكنه أن يكون قنوات اتصال مع المواطنين إذ كان يعدّ هذا الأمر في بدايته تدخلاً في شؤون الدول الداخلية.

إلا أنه ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اتّسع نطاق النشاط الدبلوماسي لعدة أسباب، لا سيّما ضغوط الحرب الباردة وحديثاً الحرب الدولية على الإرهاب، ليشمل تأسيس علاقة اتصال بين الحكومات والمواطنين وهو ما

الدبلوماسية العامة تدعم صراحة تفاعل الدوائر الخاصة والمصالح في دولة مع نظائرها في دولة أخرى، الأمر الذي يسهّل تدفق المعلومات والأفكار عبر حدود الدول..

يعرف على نطاق كبير باسم الدبلوماسية العامة، إذ يشير هذا المفهوم بصفة أساسية إلى تأثير التوجهات العامة في وضع السياسات الخارجية وتنفيذها، وتتجاوز الدبلوماسية العامة_ وهو مصطلح صاغه الأمريكي المحنك إدموند جوليان عام 1965 ﷺدود الدبلوماسية التقليدية (الدبلوماسية الرسمية)، وهدفها أن تغذي الحكومات الرأي العام في الدول الأخرى وعلى نفس القدر من الأهمية فإن الدبلوماسية العامة تدعم صراحة تفاعل الدوائر الخاصة والمصالح في دولة مع نظائرها في دولة أخرى، الأمر الذي يسهّل تدفق المعلومات والأفكار عبر حدود الدول[4].

(4) جوزيف إم سيراكوسا، مصدر سبق ذكره، ص16.

ووفقاً لتشارلز وولف و براين روزن، يمكن فهم الدبلوماسية العامة على النحو الأمثل بمقارنة خصائصها الأساسية بخصائص الدبلوماسية «الرسمية»، أولاً؛ الدبلوماسية العامة تتصف بالشفافية، وبأنها واسعة الانتشار، وهو ما لا ينطبق على الدبلوماسية الرسمية، ثانياً؛ تنتقل ممارسة الدبلوماسية العامة من الحكومات إلى مجتمعات أكبر من المواطنين، أو في بعض الحالات إلى مجتمعات مختارة من المواطنين بينما تقتصر ممارسة الدبلوماسية الرسمية على الحكومات بعضها وبعض، ثالثاً؛ ترتبط القضايا والموضوعات التي تعنى بها الدبلوماسية الرسمية بممارسات الحكومات وسياساتها، فيما ترتبط القضايا والموضوعات التي تعنى بها الدبلوماسية العامة بمواقف عموم المواطنين وسلوكياتهم[5].

(5) المصدر السابق.

وبهذا الصدد تقول هيلاري كلينتون عن الدبلوماسية «الرسمية» التقليدية: إنّه على الرغم من أن الدبلوماسية «الرسمية» التقليدية ستكون دائماً ذات أهمية بالغة في النهوض بأجندة أعمال الولايات المتحدة، غير أنها غير كافية، ويجب على وزارة الخارجية توسيع مشاركتها لتصل وتؤثر في مجموعة أكبر وأوسع نطاقاً من المجموعات المتنوعة والمختلفة وذلك باستخدام مهارات واستراتيجيات وأدوات جديدة، وتحقيقاً لهذه الغاية تقوم الخارجية الأمريكية بتوسيع رؤيتها للدبلوماسية ولأدوار ومسؤوليات من يمارسونها[6].

(6) هيلاري كلينتون، القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية، ترجمة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، كانون الاول2010، ص3

ثانياً: الدبلوماسية غير الرسمية:

يصف جون ماكدونالد الدبلوماسية غير الرسمية «بأنها تلك الدبلوماسية غير الحكومية، وتلك الاتصالات والأنشطة غير الرسمية التي تجري بين

المواطنين العاديين أو بين مجموعة من الأفراد أو بين تلك الجهات الفاعلة من غير الدول[7]. وبشأن هذا التعريف فعلى الرغم من إن جون ماكدونالد قدم تعريفا ربط الدبلوماسية غير الرسمية بقاعدة من الأشخاص والمواطنين غير المرتبطين بجهات رسمية إلا انه لم يذكر في الحقيقة إن الدبلوماسية غير الرسمية تجري بين منظمات دولية غير رسمية وبين منظمات مجتمع مدني وبين منظمات مستقلة غير حكومية، إذن الأساس في الدبلوماسية غير الرسمية هي كونها تتمتع بقدر الكبير من الاستقلالية عن الدوائر الرسمية الدولية منها والإقليمية أو حتى المحلية إلا إنها يجب أن لا تستثني أي احد من هؤلاء، فالأساس في كونها رسمية أو غير رسمية هي في أطرافها.

(7) Dalia Dassa Kaye, Track tow diplomacy & regional security in the Middle East, Department of Political Science, The George Washington University, 2011, p:4.

وبذكر الدبلوماسية غير الرسمية يظهر لنا هنا أهم مظهر من مظاهرها وهي الدبلوماسية الشعبية التي تعدّ من واجهة أساسية للتعبير عن التحول الديمقراطي الحقيقي في حيثيات اتخاذ القرار السياسي الخارجي على المستوى المحلي (الشعبي)، فقد أصبح من السهولة بمكان أن يكون للشعوب ومنظمات مجتمعية محلية أن يكون لها القول الفصل في تأكيد لمثل هكذا دبلوماسية بفعل عامل التطور التكنولوجي والتقارب الثقافي بين الشعوب وثورة الإتصالات والمعلومات وتناقلها بصورة سريعة.

المطلب الثاني: ماهية النزاعات الدولية.. وأشكالها

1. النزاع الدولي:

يقصد بالنزاع الدولي هو ذلك الخلاف الذي ينشأ بين دولتين على موضوع قانوني أو حادث معين بسبب وجود تعارض في مصالحهما الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية وتباين حججهما القانونية بشأنها، وقد جرى الفقه والتعامل الدولي على التمييز بين نوعين من النزاعات الدولية: النزاعات القانونية والنزاعات السياسية؛ فالنوع الأول يصلح لان تنظر فيه محكمة دولية سواء كانت محكمة تحكيم أم محكمة عدل، تقضي طبقا لقواعد القانون الدولي، والنوع الثاني لا يصلح لان تنظر فيه محكمة دولية، ويمكن الرجوع بشأنه إلى طرق التسوية الأخرى كالوساطة أو التوفيق[8].

(8) عصام العطية، القانون الدولي العام، جامعة بغداد، بغداد، العراق، مكتبة السنهوري، الطبعة الأولى، 2014، ص329.

كما يمكن تعريف النزاع «بأنه تعارض في الحقوق القانونية قد تتم تسويته بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية[9]. كما انه يفترض أيضا وجود طرفين أو

(9) السيد عليوة: "إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي»، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988: ص 256.

أكثر يعترفان بوجود الاختلافات والمشكلات بينهما من جانب، وأن يبدي أحد هذه الأطراف على الأقل استعداده ورغبته في حل المشكلة[10]. وبذلك فان النزاع يشير إلى موقف صراعي تواجه أطرافه أحد الموقفين أحدهما قابل للتفاوض بينما الآخر لا يحتمل التوفيق ومن هنا كانت أهمية وحيوية البحث عن إطار لتحليل وحل المشكلة موضع النزاع[11].

(10) Mohammad Abu Nimr, Conflict Resolution, Cairo: National Center for Middle East Studies, 1994, p; 27.

(11) For further illustration, See Deborah & Kolb (eds). " Introduction: the Dialectics of Disputing" in their edited "Hidden Conflict in Organizations..., 1992: 1-31, p.11

2. أشكال النزاع الدولي:

إن معرفة أشكال النزاع في واقع الأمر يعتمد في النهاية على تحديد مفهوم النزاع الدولي، كما ويذهب جانب من الفقه إلى أن الأطراف المتنازعة تستطيع باختيارها وحسب رغبتها أن تسبغ على النزاع الصفة القانونية فيكون نزاعاً قانونياً أو صفة سياسية فيكون نزاعاً سياسياً، ويذهب هذا الفريق إلى القول: إن من الخطأ الرجوع إلى طبيعة النزاع لإسباغ صفة فاعلية كما إن من غير اللازم الرجوع إلى طبيعة القواعد التي يجب على المحكمة ان تقوم بتطبيقها لهذا الغرض[12].

(12) محمود مختار أحمد، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية للنشر، الطبعة الثالثة، 2004، ص10.

وإزاء الانتقادات التي وجهت إلى المذهب الشخصي في تحديد مفهوم النزاع الدولي، ظهر اتجاه فقهي موضوعي حاول الاستناد إلى قواعد القانون الدولي، وذلك بالقول: إن النزاعات القانونية؛ هي تلك النزاعات التي يرى أطرافها إن ادعاءاتهم تقدم على أساس من القانون الدولي، ومثال ذلك تفسير المعاهدات الدولية وأشار البعض إلى أن الموضوعات القانونية هي الموضوعات التي يمكن أن يصدر فيها قرار حسب محاكم، وذهب البعض الآخر إلى القول: إن النزاعات القانونية؛ هي تلك النزاعات التي تعتقد فيها كل الأطراف بأنها تستطيع تحقيق مصالحها من خلال تطبيق القانون[13].

إن النزاع يشير إلى موقف صراعي تواجه أطرافه أحد الموقفين أحدهما قابل للتفاوض بينما الآخر لا يحتمل التوفيق.

(13) أحمد أبو ألوفا، التحكيم الاختياري والإجباري، منشأة المعارف، الطبعة الخامسة، الإسكندرية، 1997، ص16.

وإذا كان من الصعوبة بمكان تقديم معيار أساس متفق عليه بالإجماع حول التفرقة بين النزاعات وأشكالها، كتفرقة _مثلاً_ النزاع القانوني عن النزاع السياسي، فقد يكون سهلاً التفرقة بينهم عن طريق تفسير الإلتزام المبرم بين دولتين أو أكثر فيما لو عقدت اتفاقية أو معاهدة، فالإطار الذي تحتويه المعاهدة والتي من اجلها انعقدت يمكن أن يفسر لنا الطبيعة الأساسية التي بنيت عليها من أجل حلّ ذلك النزاع.

المبحث الثاني: الأهداف الرئيسة للدبلوماسية على المستوى الدولي

لعلّ من أهم الأهداف التي دفعت بنا إلى إنشاء مثل هكذا دراسة هو الوصول إلى هدف محدد بذاته، وهذا ما نحن بصدده في ظل هذا المبحث، فالولوج إلى أهم الأهداف المتعلقة بالدبلوماسية وحيثياتها يظهر لنا ما يمكن أن نتوصل إليه دون اللجوء إلى القوة أو شن الحروب، فالحصول على هدف نبتغيه بأقل الخسائر هو هذا النصر الذي يصلنا إلى مصلحتنا العليا وبالتالي يمكننا إقامة علاقات سياسية واقتصادية متبادلة، وهو ما سنتناوله في المطلب الأول، ونحدّ من الأزمات الدولية التي قد تنشأ نتيجة لتعارض تلك المصالح مع بعضها وهو ما سنتناوله في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الحد من الأزمات والنزاعات الدولية

للوقوف على فهم ومعنى الحد من الأزمة يجب الأخذ بنظر الاعتبار عن ماهية الأزمة وفحواها وماذا تعني؟. فالأزمة لغة هي الضيق والشدة، والفعل أزم على الشيء أزم عضه بالفم كله عضاً شديداً، فمثلاً يقال أزم الفرس على اللجام ويقال أزمت السنة أي اشتد قحطها، والأزمة طبقاً لقاموس لسان العرب هي الجدب أو القحط أو المجاعة وطبقاً لقاموس المورد هي تغير مفاجئ نحو الأفضل أو نحو الأسوأ في الأمراض الحمية الحادة ويورد أيضا أزمة سياسية أو اقتصادية ويستمر قاموس المورد في القول: إن الأزمة «هي مرحلة في العمل القصصي أو المسرحي تتضارب فيها العوامل المتعارضة اشد ما يكون التضارب»، ويعرف قاموس ويبستر الأزمة «بأنها نقطة تحول يحدث عنها تغير إلى الأفضل أو الاسوأ أو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب، وكلمة أزمة باللغة العربية الدارجة تفهم عن حدث عصيب يهدد كيان وجود الفرد أو المنظمة أو الدولة، وبالتالي لا تدلّ على تغيير نحو الأفضل ويقاس مفهومها في اللغة الانكليزية الذي يشير إلى تغير نحو الأسوأ أو الأفضل فيما يدل معناها في اللغة الصينية على الفرصة والخطر[14].

(14) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، طبعة خاصة، 1999، ص15

وعرف كورال بيل الأزمة الدولية بأنها نقطة تحول (Turning Point) في طبيعة العلاقات بين أطراف ما، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول، ففي حال الأزمات التي تقع بين حلفاء تتحول علاقة التحالف إلى علاقة انشقاق، وفي حالة الأزمات التي تقع بين

أن الأزمة الدولية أضيق نطاقاً من الصراع وأكثر إحكاماً في إدارتها وأكثر وضوحاً في تعريفها، بالإضافة إلى إمكانية عزلها كظاهرة عن الصراع..

الأعداء تتحول العلاقة من علاقة سلم إلى علاقة حرب، وتميز كورال بيل بين الأزمة الدولية الحقيقية والأزمة الدولية المزيفة (Pseudo Crisis)، ففئة الأزمة المزيفة يصعب تبريرها إذ هي أشبه بالأمراض التي تنتج عن اضطراب، إذ إن السبب الظاهري لها يختلف عن السبب الحقيقي، كما أنها تعزل مواقف التوتر التي لا ترقى إلى مستوى الأزمة الحقيقية عن فئة الأزمات الدولية الحقيقية، إذ يمكن عدّها أزمات ثانوية (Sub Crisis)، كما أنها تميّز بين الأزمات الدولية وفقاً لنطاقها الجغرافي وأطرافها الرئيسة، فهي تعدّ الأزمات المحلية أو الإقليمية مهمة لكنها لا تحمل نفس الخطر الذي تحمله الأزمة بين القوى النووية لبقية دول العالم، إذ إن العواقب العسكرية لمثل هذه الأزمات تظل محلية ما لم تدخل القوى الكبرى كأطراف رئيسة فيها، وتشير إلى أن الأزمة الدولية أضيق نطاقاً من الصراع وأكثر إحكاماً في إدارتها وأكثر وضوحاً في تعريفها، بالإضافة إلى إمكانية عزلها كظاهرة عن الصراع[15].

(15) Corral Bell, The Conventions of Crisis, A study Diplomatic Management, London, Oxford University of Press, 1977, Pp.4-9

وقد واجه هذا التعريف للأزمة الدولية عدة انتقادات، أبرزها يتعلق بمدى قدرة التغييرات التدريجية على إحداث تحول في العلاقات الدولية بشكل أكثر تأكيداً ووضوحاً من الأزمات المفاجئة (Sudden Crisis) أو ان تكون هناك نقاط تحول مفاجئة مثل موت فاعل حيوي (Crucial Actor) أو أن يؤدي تغيير حكومة ما إلى عدم إتاحة الفرصة للتورط في صراع ومن ثم لا تكون هناك أزمة[16].

(16) James Robinson, Crisis Diplomacy, The Great Powers Since mid-nineteenth Century, Great Britain,Cambridge University Press, 1994, p10.

ووفقاً لهذا فان الأزمة الإقليمية أو الدولية هي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينهما في المصالح والأهداف أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام يتحدى عمل يعدّه الطرف الآخر المدافع يمثل تهديداً لمصالحه وقيمه الحيوية ما يستلزم تحركاً مضاداً وسريعاً للحفاظ على تلك المصالح مستخدماً في ذلك مختلف وسائل الضغط وبأنواعه المختلفة سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم عسكرية[17].

(17) معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، www.silronline.org

وفي واقع الأمر إن الحد من الأزمات التي هي هدف من أهداف الدبلوماسية كما ذكرنا سابقاً يتمّ من خلال عدة أساليب منها:

1. الأساليب التقليدية: وتتمثل تلك الأنواع من الأزمات بالآتي:

أ. إنكار الأزمة وعدم إعلامها وهي تستخدم للإدارات المتسلطة والتي تعتقد بأن إصرارها على الإنكار يمكنها من السيطرة على الموقف.

ب. التقليل من شأن الأزمة ويتم فيها التقليل من تأثير الأزمة ومن نتائجها بعد الاعتراف بالأزمة كحدث فعلي ولكن غير مهم.

ت. تفريغ الأزمة أو تقسيمها ويتمّ فيها إخراج ما في نفوس مصادر قوى الأزمة من غليان شديد عن طريق عمل فتحات جانبية حول الأزمة تقوم بمثابة تخفيف الضغط على الأزمة وكذلك تصارع المصالح ومعرفة أطراف العلاقات لقوى الضغط.

ث. تمييع الأزمة من خلال تشكيل لجان لبحث الأزمة ومعرفة من هم الذين أدّوا إلى وجودها ومن ثم تأجيل هذه اللجان وتقسم إلى فرعية حتى تتلاشى.

2. الأساليب غير التقليدية: وتتمثل تلك الأنواع من الأزمات بالآتي[18]:

(18) نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الأزمات، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص119.

أ. الفريق المتكامل وهو الفريق الذي يضم التحقيقات كافة ذات العلاقة بالأزمة لتجنبها ودراستها وتحديد سبل التعامل معها وتحديد خطة العمل التي تكفل تحقيق النجاح.

ب. تفتيت الأزمة ويتم فيها تفتيت قوى الأزمة إلى أجزاء صغيرة ليسهل التعامل معها منفردة ويتم في ثلاث مراحل هي الاصطدام وإعطاء البدائل ومرحلة التفاوض مع كل فريق.

ت. إحتواء الأزمة ويتم فيها محاصرة الأزمة وحصرها في نطاق ضيق ومحدود وتجميدها عند المرحلة التي وصلت إليها مع استيعاب الضغوط المولدة لها في نفس الوقت لإفقادها قوتها.

إن من أهم أهداف الدبلوماسية ألَا و هي الحدّ من الأزمات التي قد تتجلى في عدة أساليب تعطي بعداً للهدف المترتب عليه بصورة واضحة وبمعايير مزدوجة.

على هذا كله نرى إن من أهم أهداف الدبلوماسية ألَا و هي الحدّ من الأزمات التي قد تتجلى في عدة أساليب تعطي بعداً للهدف المترتب عليه بصورة واضحة وبمعايير مزدوجة إلا انه في النهاية تخدم مصلحة عدم قيام أزمة مستدامة قد تتحول إلى نزاع ومن ثم الحرب، فالأساس هنا تحقيق

الاستقرار وإذابة الأزمة عن طريق الدبلوماسية والتي تعدّ الحل الأمثل للولوج في معايير تغيير طابع العنف الذي يتمتع به المجتمع الدولي ويميل إلى حل الأمور بالقوة المفرطة.

المطلب الثاني: إقامة علاقات سياسية واقتصادية متبادلة

في واقع الأمر إن مرحلة ما بعد فض النزاع بين طرفين وأكثر يتطلب استمرار الجهد الدبلوماسي على قدم وساق والذي يجب أن يكون قائماً على أساس تبادل حسن النية كبادئة ومن ثم يتبعها العمل الواقعي الذي يتمثل بإقامة علاقات ذات طابع سياسي واقتصادي مشترك، ذلك إن ربط علاقات الدول فيما بينها على المستويين السياسي والاقتصادي يولد ضرورة ديمومة حالة السلم الذي كانت تنشدها الأطراف من اجل عدم العودة إلى الازمة أو النزاع التي كانت تعتريهم، والتي ولدت بفعل الزمن إلى عدم الثقة بين الاطراف تلك، فلهذا كان من الضروري إقامة علاقات سياسية واقتصادية متبادلة.

وبناءاً على هذا يسبق اقامة العلاقات السياسية وتطبيعها على غيرها في سلم أولويات تلك الدول على الاقل من أجل كسر الحاجز النفسي الذي يمكن قد استمر لسنوات من القطيعة بفعل ما أسميناه سابقاً النزاع، مما قد يولد شعوراً متبادلاً لدى الاطراف كافة بضرورة الاستمرار في التعاون وتبادل المصالح بصورة سلمية افضل من القطيعة والتقاطعات التي تولدها نفس المصالح والتي يمكن حلها بصورة تدريجية بفعل معاهدات سياسية مشتركة أو ضمن اطار معاهدات واتفاقيات اقتصادية وتبادل تجاري مستمر، وهدف ذلك كله يتم عن طريق القنوات الدبلوماسية المباشرة و اللجان المتمخضة عن المؤسسات ذات العلاقة.

أهم الأهداف الاستراتيجية للدبلوماسية هو إقامة علاقات اقتصادية متفاعلة للحيلولة دون نشوب صراعات.

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تطوراً كبيراً في الأنشطة الاقتصادية الدولية وأصبح من الصعب على أي دولة أن تحيا بمنأى عن التعاون الاقتصادي مع باقي دول العالم، فلقد ازداد حجم التجارة العالمية بنسبة 6% بين العامين 1948 و 1999[19]. لذا كان من أهم الأهداف الاستراتيجية للدبلوماسية هو إقامة علاقات اقتصادية متفاعلة للحيلولة دون نشوب صراعات على الأصل الذي تقدم ذكره في مبحثنا ألَا و هي المصلحة العليا للدول.

(19) محمد إبراهيم محمود الشافعي، دور العلاقات الاقتصادية الدولية في منظومة الاقتصاد القومي، المؤتمر العربي الخامس حول "المدخل المنظوم في التدريس والتعلم، مركز تطوير تدريس العلوم، جامعة عين شمس، القاهرة، أبريل، 2005، ص551.

ولعلّ من أهم صور تلك العلاقات الاقتصادية بين الدول وتأثيرها في التعامل السياسي والدبلوماسي هي المساعدات الأجنبية. ويقصد بالمساعدات الأجنبية قيمة المبالغ النقدية التي تقوم إحدى الدول أو المؤسسات الدولية بإعطائها لدولة أخرى سواء كان ذلك في شكل قرض أم شكل منحة، وفي واقع الأمر، إن المساعدات الأجنبية بأشكالها المختلفة تلعب دوراً مؤثراً في تنمية وتطوير الاقتصاد القومي، وتلجأ الدول النامية عادة إلى الاستعانة بالمساعدات الأجنبية نظراً لما تواجهه هذه الدول من ندرة في المواد المالية الداخلية والتي تكون في أمس الحاجة إليها من أجل تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية[20]. وهي غاية الدبلوماسية وأساس الذي تعتمد عليه في مفاوضاتها أو حتى وسيلة ضغط للوصول إلى مبتغاها.

(20) المصدر نفسه، ص561.

وأكبر مثال لإقامة علاقات اقتصادية متينة بين الدول هي عن طريق انشاء التكتلات الاقتصادية البحتة، فهناك على سبيل المثال مجموعة من الدول التي تربطها مصالح اقتصادية مشتركة، فالاتحاد الأوروبي منذ 1995 ليكون أحد الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات التأثير القوي على التجارة العالمية، والتكتل الاقتصادي لمجموعة الدول الأمريكية ظهر منذ كانون الثاني 1989 وتطور في شباط 1991 ليضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ويعرف باسم النافتا NAFTA، وهناك محاولات لمد جسر التعاون الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية وهناك تكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسفيك حيث توجد ثلاثة محاور رئيسة للتجمع الاقتصادي في تلك المنطقة والذي يبرز دور النمور الأسيوية وهذه المحاور هي[21]:

(21) أوسريو منور، مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية، الملتقى الوطني الاول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، أبريل، 2003، ص51.

1. رابطة جنوب شرق آسيا المعروف باسم الآسيان ASEAN ويضم ست دول.

2. جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية المعروفة اختصارا باسم أبيك APEC وتضم 12 دولة.

3. جماعة جنوب آسيا وشبه القارة الهندية والمعروفة باسم سارك " وتضم 7 دول وهم الأكثر فقرا.

وبهذا يتبين ان إقامة علاقات سياسية واقتصادية مرتبطة الواحدة بالأخرى اللتين تعدّران بالتالي من أسمى أهداف الدبلوماسية جمعاء.

المبحث الثالث: الوسائل الدبلوماسية لفضّ النزاعات الدولية

لم يكن في واقع الامر، أن البداية التي نشأت فيها العلاقات الدولية تقوم على فض النزاعات بالوسائل أو الطرق الدبلوماسية، بل قلّما ما تلجأ الأطراف إلى مثل هكذا وسائل واتجاهات وكان الحل الامثل لفض النزاعات آنذاك هي الحروب، على عدّ ان العلاقات التي كانت تحكمهم آنذاك هي البقاء للأقوى، وان المفهوم الاساس الذي ظل سائداً لمدة طويلة في العلاقات الدولية هو القوة، ومن ثم جاءت الحاجة الملحة لفض النزاعات بطرق اكثر رويّة واقّل تكلفة من ناحية الخسائر المادية والبشرية والتي رأى منظروها آنذاك ان الحرب تجر إلى حرب اخرى، وان لا مفر من الجلوس إلى طاولة حل وسط يكون الخارجون منها رابحين باقل تكلفة، لذا سنتطرق في مبحثنا هذا إلى مطلبين يتناول الاول منهما؛ التفاوض والمساعي الحميدة لفض النزاعات الدولية، والثاني؛ نتناول فيه الوساطة والتوفيق.

المطلب الأول: التفاوض والمساعي الحميدة

1. التفاوض:

ان التفاوض يخضع لإرادة الاطراف المتنازعة سواء فيما يتعلق بالأمور التي تتناولها أم النتائج التي تتوصل إليها[22]. ويمكن للمفاوضات ان تكون ثنائية كما يمكن ان تكون متعددة، فتكون ثنائية اذا كانت تجري بين دولتين أو بين دولة ومنظمة دولية، وتكون متعددة اذا كان المتفاوضون يمثلون عدة أطراف[23]. لذا يقصد هنا بالمفاوضات بالمباحثات والمشاورات بين الاطراف المتنازعة بهدف تسوية النزاع القائم بينهم، وهي تعتمد اساساً على الحوار المباشر بين الاطراف بقصد تقريب وجهات النظر والتقائها حول تسوية معينة للنزاع[24].

كما يمكن ان نأخذ التعريف المسهب (لسموحي) فوق العادة، من حيث يقول «ان المفاوضة هي المباحثات والمداولات والمناقشات والمساومات الشفهية أو الخطية التي تجري بين ممثلي دولتين أو اكثر ذات مصالح متقاربة أو متعارضة يقدم خلالها كل من الطرفين حججه، ويحاول ان يدحض حجج خصمه بغية الوصول إلى اتفاق يتعلق بحل قضية تهمّهما، أو مطلب أو نزاع يقتضي تسويته بالطرق الودية، أو تحديد موقف أو تقرير إجراء أو عقد

(22) ماجد إبراهيم علي، قانون العلاقات الدولية: دراسة في إطار النظام القانوني الدولي والتعاون الدولي الامني، دار النهضة العربية،القاهرة1998،، ص125.

(23) وليد بيطار، القانون الدولي العام، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان2008،،ص717.

(24) N. Malcolm.. Shaw International Law, second edition, Cambridge grouts publication limited, 1986,p;499.

معاهدة. . . . الخ»، وتسبق المفاوضات عادة مشاورات ومباحثات تمهيدية، يقوم بها الممثلون الدبلوماسيون أو يشاركون بها، فإذا تمّ الإتفاق أو تقارب وجهات النظر حول الأسس العامة، تُعيّن كل دولة مندوبيها المفوضين، وتحدد موعد الاجتماعات ومكانها[25].

يعدّ التفاوض أحد وسائل دبلوماسية العصر أهمية لحلّ المشاكل العالقة التي قد تثار وتصل إلى حد الحرب.

(25) محمود عبد ربه العجرمي، الدبلوماسية.. النظرية والممارسة، المعهد الدبلوماسي، غزة، فلسطين2011،، ص86.

وعلى ذلك كله فيعدّ التفاوض أحد وسائل دبلوماسية العصر أهمية لحلّ المشاكل العالقة التي قد تثار وتصل إلى حد الحرب، لان التفاوض بحد ذاته يمثل نقطة الإلتقاء المباشرة بين اطراف النزاع، وهو ما يعطي اهمية قصوى واستثنائية لموضوع النزاع بين الاطراف، فمن المعروف ان اللقاء المباشر بين اطراف أي نزاع ـ إنْ تحقق ـ قد يذيب حاجز العداء النفسي للأطراف والذي ارتبط بصورة مباشرة بواقع جوهر النزاع الذي قد يكون اوقع الكثير من الخسائر لدى الطرفين.

ومن هذا يتبين لنا ايضاً ان التفاوض قد يكون له عدة اشكال، لربما قد يعقد على مستوى القمة أي بين رؤساء الدول وهو ما يسمى ايضا بالتفاوض المباشر وهو اهم اشكال التفاوض إذ يعطي اهمية استثنائية لموضوع النزاع بشرط ان لا يكون قد عقد على هامش مباحثات اخرى، ويتميز هذا الشكل ايضاً بان قراراته تكون نافذة الصلاحية وواجبة التطبيق نتيجة الصلاحيات التي يمتلكها من يمثلها، كما هناك التفاوض الذي يعقد بين وزراء خارجية الدول، وهناك ما يعقد بين السفراء أو بين اشخاص ممثلين لهذا الغرض، وان يكون شكل التفاوض الذي يعقد بين الاطراف المتنازعة إلا انه يحمل في طياته الكثير من الحلول التي قد تؤدي إلى ارساء قواعد السلام وتجنب ويلات الحروب.

2. المساعي الحميدة:

لا يعدّ قيام أي دولة بالمساعي الحميدة عملاً اجبارياً بالنسبة لها، وانما هو عمل تطوعي تقوم به بإرادتها الكاملة، كما ان اطراف النزاع غير ملزمين بقبول الاقتراح الذي تقدمه لهم[26]، فكثيراً ما رفضت هذه الاقتراحات من الاطراف المتنازعة وابرز مثال على ذلك الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية اثناء الحرب التي قامت بين الاتحاد السوفيتي وفلندا عام 1939[27]. ويقصد بالمساعي الحميدة «العمل الودي الذي تقوم به دولة أو

(26) عصام جميل العسلي، دراسات دولية، الطبعة الاولى، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998، ص85.

(27) رنيه جان دوبوي، القانون الدولي، ترجمة سموحي فوق العادة، ط1، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، 1973، ص93.

عدة دول في محاولة للتقريب بين الدول المتنازعة، وذلك لحثهم على الدخول في مفاوضات لتسوية النزاع القائم بينهم»[28].

(28) محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص707.

واشارت إليها اتفاقيتا لاهاي 1899 ـ 1907 بعدّها من الوسائل السلمية الدبلوماسية لحل النزاعات الدولية والاقليمية، كما دعت الدول إلى استخدامها في علاقاتها المتبادلة ومن الامثلة ايضاً، لمساعي الحميدة للولايات المتحدة الأمريكية بين تونس وفرنسا عام 1908، ومساعي السويد بين العراق وإيران عام 1962، واللجنة التي كوّنها مجلس الأمن الدولي لحلّ القضية الاندونيسية عام 1947، أثمرت مساعيها بعقد اتفاقية هدنة بين إندونيسيا وهولندا[29].

(29) صالح يحي، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، مكتبة مدبولب، القاهرة، 2006،ص49.

ومشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر، والتي تمت تسويتها بفضل المساعي الحميدة التي بذلها الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك وتمّ حسمها حسب الاتفاقيات التي أدّت إلى تشكيل لجنة دولية لترسيم الحدود بين البلدين الشقيقين[30].

(30) مصطفى أحمد فؤاد، دراسة في النظام القضائي الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1995، ص4.

وبما أن المساعي الحميدة، هي جهود ودية من طرف ثالث، هدفها تنقية الأجواء بين الأطراف المتنازعة وحثّها على إجراء مفاوضات فيما بينها بالطرق الدبلوماسية المعروفة لغرض تسوية النزاع، فان هذه الجهود يمكن ان تقوم بها دولة أو شخص معين كرئيس دولة أو حكومة أو مندوب منظمة أو بصفة جماعية وفي كل الحالات فالمساعي الحميدة لا تشارك بمقترحات أو شروط بين الاطراف المتنازعة بأية صيغة كانت واذا طلب منها من الأطراف المتنازعة فان ما تتقدم به من مقترحات لا تتعدى كونها مشورة ليس لها صفة الالتزام، إذ يمكن للأطراف المتنازعة ان تقبلها أو ان ترفضها، دون ان يشكل ذلك خرقاً لقواعد القانون الدولي[31].

(31) غي أنييل، قانون العلاقات الدولية، ترجمة: نور الدين لباد، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، 1999، ص133.

وقد يقوم الطرف الثالث حسبما تقتضيه طبيعة الصراع، وبعد موافقة الأطراف بإيفاد ممثل شخصي عنه، أو بعثات فنية تمكّنه من الإطلاع الكامل على جميع التفاصيل المتعلقة بالقضايا الجوهرية ذات العلاقة بالنزاع، وقد تمّ إيفاد بعثات من هذا النوع إلى الصحراء الغربية خلال عام 1990 من الأمين العام للأمم المتحدة للنظر في النزاع القائم بين المغرب وجبهة البوليساريو[32]

(32) بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الافريقية، المكتبة الانكلو-مصرية1990،، ص254.

المطلب الثاني: الوساطة والتوفيق

أن المساعي الحميدة، هي جهود ودية من طرف ثالث، هدفها تنقية الأجواء بين الأطراف المتنازعة وحثّها على إجراء مفاوضات فيما بينها بالطرق الدبلوماسية المعروفة لغرض تسوية النزاع.

1. الوساطة:

في حقيقة الامر، لا يوجد هناك فرق بين الوساطة والمساعي الحميدة سوى ان الوسيط يقوم بدور اكثر ايجابية في تسوية النزاع وذلك باقتراحه حلاً للتسوية، والذي يعدّ اصلاً مجرد توصية بالنسبة لأطراف النزاع فهو غير ملزم لهم إلا ان الوسيط يبذل قصارى جهده ليجعله مقبولاً[33].

ويقصد هنا بالوساطة «تدخل طرف آخر غير أطراف النزاع من أجل تسوية النزاع القائم بينهم، وذلك باقتراح حلّ من أجل تسوية النزاع[34]. ومن الأمثلة الكثيرة التي يمكن تقديمها حول الوساطة، نذكر الوساطة التي قامت بها فرنسا بين الولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا في 10 كانونا لاول 1898، والوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية بين فرنسا وتونس سنة 1958، بالإضافة إلى الوساطة التي قام بها الاتحاد السوفيتي بخصوص النزاع القائم بين الهند وباكستان سنة 1965[35].

كما تعرف بشكل آخر، على انها وسيلة اختيارية يلجأ اليها برغبة الاطراف، ويختارون خلالها إجراءات واسلوب الوساطة من أجل فهم موضوع النزاع ووضع الحلول المناسبة له، وتقتصر وظيفة الوسيط على تسهيل وبناء جسر للمناقشة بين أطراف النزاع، ومن المحاور الاساسية التي على الوسيط توفيرها ووضعها على قائمة أولوياته[36].

وتعدّ الوساطة التي قامت بها منظمة الوحدة الافريقية احدى اهم الوساطات التي ساهمت في نجاح إرساء دعائم الامن والسلام بين الجزائر والمغرب سنة 1963 حول المنطقة الحدودية المتنازع عليها في الصحراء، حيث بادرت المنظمة إلى تشكيل لجنة خاصة لبحث النزاع وقدمت توصيات بشأن تسويته بطريقة سلمية وتوضع في حيز النفاذ بناءاً على اتفاق اطراف النزاع أو تسهل بمبادرة تصدر عن طرف ثالث، وأياً كان نوع الوسيط فانه يجب عليه ان يقوم بالاتصالات مباشرة وتحرير المقترحات، والمقارنة بين وجهات النظر للبحث عن مجالات الوفاق بين الاطراف[37].

2. التوفيق:

مقارنة بوسائل التسوية السلمية الاخرى فان وسيلة التوفيق هي وسيلة حديثة

(33) إسماعيل الغزال، القانون الدولي العام، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1986، ص174.

(34) محمد سامي& محمد السعيد& ابراهيم أحمد، القانون الدولي العام، الطبعة الاولى، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2004، ص221.

(35) Pierre-Marie dupuy, Droit international public, quartrieme edition, Dalloz, Paris, 1998, p;468- p;469.

(36) محمود عبد ربه العجرمي، الدبلوماسية..، مصدر سبق ذكره، ص153.

(37) محمد مجذوب، القانون الدولي العام، منشورات دار الحلبي الحقوقية، سوريا، 2003، ص686.

العهد، اذ انه لم يتم النص عليها في اتفاقتي لاهاي للتسوية السلمية لعام 1899و 1907، ولم تدخل حيز النفاذ في القانون الدولي إلا عام 1919، عندما بدأت الاشارة اليها من طرف العديد من المعاهدات الدولية واهمها معاهدة لوكارنو المبرمة بتاريخ 16 تشرين الاول 1925 والتي وضعت لهذه الوسيلة مجموعة من القواعد[38].

وللأطراف المتنازعة الحرية المطلقة في قبول الاقتراحات التي تقدمها لجنة التوفيق أو تعديلها أو رفضها[39]، ومن الامثلة القليلة للجان التوفيق يمكن ذكر لجنة التوفيق التي قامت لجنة الامم المتحدة بتعيينها لفلسطين، وذلك بموجب القرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة سنة 1948[40].

وقد انتشر هذا الاسلوب بعد الحرب العالمية الاولى على وجه الخصوص، حيث نصت العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف على إنشاء لجان دائمة تخول بعضها حق عرض خدماتها على اطراف النزاع دون ان يوجه اليها طلب بذلك منهم، ونص البعض الآخر على انشاء لجان مؤقتة بعد نشوء النزاع[41].

لقد نص الجزء الخامس عشر من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، الخاص بتسوية المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة على استخدام الوسائل السلمية ومن بينها التوفيق الاختياري المعلق على موافقة جميع اطراف النزاع بحيث يعدّ التوفيق منتهياً اذا لم تقبل الدعوة لاستخدامه أو لم تتفق الأطراف على ذلك[42].

الخاتمـة

بناءاً على ما ذكر سالفاً، يتبين لنا أن للدبلوماسية الدور الرئيس في فض النزاعات بطرق ووسائل رسمت الدبلوماسية لها شقاً لتحقيق الهدف المرجى من وجودها، وبما ان الدبلوماسية وسيلة حالها كحال بقية المصطلحات الرئيسة المعتمدة في أدبيات السياسية الخارجية، إذ يتجلى لنا ذلك من خلال البعد الذي تعتمده في تحقيق القدر الكبير من الحد من النزاعات والازمات الدولية ذلك ان الدبلوماسية بمؤسساتها وقنواتها كافة تبقى مفتوحة ومستمرة حتى بعد اشتداد النزاع وديمومته، فالمجتمع الدولي باتجاهاته كافة ـ وليست أطراف النزاع فقط ـ مستمر على متابعة التطورات الحاصلة في أي نزاع

(38) محمد عزيز شكري، تسوية النزاعات الدولية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت). http://arab.educdz.com

(39) علي عباس حبيب، حجية القرار الدولي، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص44.

(40) محمد عزيز شكري، تسوية النزاعات الدولية، مصدر سبق ذكره.

(41) نبيل حلمي، التوفيق كوسيلة سلمية لحل المنازعات الدولية في القنون الدولي العام، دار النهضة العربية، 1983، ص194.

(42) صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبحار، دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2000، ص57.

موجود من خلال المنظمات الدولية والاقليمية بشكل عام ومن خلال الدول التي قد تتعرض مصالحها للخطر بشكل خاص.

لذا فالمحور الأساس الذي تقوم عليه الدول في علاقاتها المستمرة، سواء كانت تلك العلاقات تقوم على اساس الاهتمام بالمصالح أم على اساس التمسك بمبدأ حفظ السلم والأمن الدوليين التي دأبت منظمة الامم المتحدة الحفاظ على هذا الهدف، وهنا تتحقق النتيجة من مبحثنا هذا من خلال:

1. إلزام الدول الأعضاء كافة في الامم المتحدة أو خارجها بالالتزام بمعايير التأني كافة باتخاذ القرارات على اساس هامشي دون الرجوع إلى القنوات التي تحقق القدر الاكبر من المرونة في فض النزاعات.

2. الاخذ بمعيار تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية بينهم على اساس ان ربطهما ينبني على تبادل مصالح مشتركة مهمة للحد من حالة التوتر التي كانت عليها علاقاتهم قبل ذلك.

3. إقامة منظمات سياسية واقتصادية اقليمية ودولية يكون فيها لأطراف النزاع الدور المهم في تكوينها، والغرض من ذلك هو اخراج تلك الدول من حالة الاهمال التي قد عاشتها في ظل مدة سابقة مما قد يتيح لها المشاركة في فض نزاعات دول اخرى بطرق دبلوماسية، وبالتالي يفرض عليها هذا الوضع الالتزام بمعايير التي رسمتها لتلك الدول بالاستمرار بفض النزاعات بالطرق السلمية.

4. ان التجربة في الحقيقة اثبتت لنا مدى نجاعة فض النزاعات بالوسائل الدبلوماسية وخاصة منها التفاوض، المساعي الحميدة، الوساطة والتوفيق والتي اعطت زخماً اضافياً للحيلولة دون اشتداد ازمة النزاع وبالتالي قيام الحروب.